

الموضوع : الشريعة الليبية

قرار رقم 5 لسنة 1992 بشأن
اصدار اللائحة الداخلية لمؤتمر

الشعب العام

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 33

السنة الثلاثون

قرار رقم (5) لسنة 1992 م
بشأن اصدار اللائحة الداخلية
لمؤتمر الشعب العام

مؤتمر الشعب العام ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (9) لسنة 1984 م في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبية .

وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (10) لسنة 1987 م في شأن اصدار اللائحة العامة للمؤتمرات الشعبية .

قرر

مادة (1)

يعمل في شأن الاجراءات التنظيمية لمؤتمر الشعب العام بأحكام اللائحة المرفقة .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية ، وفي وسائل الاعلام المختلفة .

مؤتمر الشعب العام

صدر في 11 : ربيع الآخر: 1402 و.هـ
الموافق 8 : التحور: 1992 م

اللائحة الداخلية
لمؤتمر الشعب العام

مادة (1)

يقصد بالعبارات الواردة في هذه المادة المعانى المبينة قرین كل منها :-

المؤتمر: مؤتمر الشعب العام.

الأمانة : أمانة مؤتمر الشعب العام.

الأمين : أمين مؤتمر الشعب العام.

عضو الأمانة : عضو أمانة مؤتمر الشعب العام.

العضو: عضو مؤتمر الشعب العام.

مادة (2)

مؤتمر الشعب العام ليس مجموعة أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية، انه

ملتقى المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية ، والنقابات والاتحادات والروابط المهنية .

مادة (3)

ينعقد المؤتمر في جلسة عادية مرة في السنة على الأقل.

كما يجوز ان ينعقد في دورات طارئة للنظر في موضوع أو موضوعات محددة ، وفي دورات ممتازة ذات طابع احتفالي.

ويكون الانعقاد بدعة من أمانته أو بطلب أغلبية المؤتمرات الشعبية الأساسية .

مادة (4)

يحدد زمان ومكان الانعقاد بقرار من الأمانة في متسع من الوقت ، بما يمكن الأعضاء

من الحضور في الزمان والمكان المحددين .

مادة (5)

لا يكون الانعقاد صحيحا الا بتوفيق النصاب القانوني ، وذلك بحضور اكثرا من نصف الأعضاء .

مادة (6)

حضور المؤتمر الざامي على أعضائه ، ولا يجوز لهم التخلف عن الحضور الا بعد ركتاب تقبيله الامانة . وفي هذه الحالة يجوز للعضو الغائب أن يكلف من يحل محله من أعضاء الأمانة ، أو اللجنة الشعبية أو النقابة أو الاتحاد ، أو الرابطة ، التي يتبعها على ان يخطر الأمانة بذلك قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف .

مادة (7)

يجوز للأمانة توقيع احدى العقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة على العضو المتغيب عن حضور جلسات المؤتمر كلها أو جزئيا على أن تخطر الأمانة المؤتمر أو اللجنة أو النقابة أو الرابطة الختصة التي يتبعها هذا العضو .

مادة (8)

تقوم الأمانة قبل انعقاد الدورة بوقت كاف باعداد سجل بصفات وأسماء أعضاء المؤتمر .

مادة (9)

تطلع الأمانة قبل افتتاح الجلسة على قوائم الحضور والغياب فإذا ثبت لها اكمال النصاب القانوني تفتح الجلسة ، واذا لم يكتمل النصاب وجب عليها الاعلان عن

موعد جديد يبلغ به أعضاء المؤتمر، ويعتبر انعقاد المؤتمر في موعده الجديد صحيحًا ولو لم يكتمل النصاب.

وعلى الأمانة في كل الأحوال أن تتخذ ماتراه من اجراءات مناسبة تضمن صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.

مادة (10)

على الأمانة قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف تشكيل لجنة تسمى لجنة الاعداد والنظام وتحتفظ بما يلي:

- 1 : تجهيز القاعات الالزامية للانعقاد.
- 2 : اعداد بطاقات خاصة بحضور الجلسات.
- 3 : اعداد قوائم الحضور والانصراف ونماذج طلبات الخروج من القاعة وقت الجلسة.
- 4 : تسجيل طلبات الاعتذار عن حضور الجلسات.
- 5 : اثبات عدد حالات التخلف عن حضور الجلسات في سجلات خاصة بذلك.

مادة (11)

- . تفتح أعمال المؤتمر بنشيد الله اكبر وآيات من القرآن الكريم.
- . يفتح الأمين أو من يحل محله قانوناً عند غيابه أعمال المؤتمر وتتولى ادارتها ويعلن انتهاءها ، ويحدد مواعيد الجلسات التالية لها ويساعده في ذلك أعضاء الأمانة.

مادة (12)

تتولى الأمانة ضبط النظام في المؤتمر واتخاذ الإجراءات المحققة لهذا الغرض.

مادة (13)

لايجوز حضور جلسات المؤتمر لغير أعضائه ، ومع ذلك يجوز للأمانة ولأسباب تقدرها بالأذن لغير الأعضاء حضور بعض جلساته ، وتحدد الأمانة أماكن جلوسهم والاسارات التي تميزهم عن أعضاء المؤتمر.

مادة (14)

لايجوز لأى عضو أن يغادر الجلسة إلا بأذن من الأمين أو من يحل محله .

مادة (15)

تكون جلسات المؤتمر علنية ، ويجوز بقرار من الأمانة أن يعقد المؤتمر بعض جلساته بصفة سرية اذا اقتضى الأمر ذلك ، وفي هذه الحالة لايجوز لغير أعضائه حضور الجلسات السرية الا بأذن من الأمانة .
وتحدد الأمانة من يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية ، وتقرر العودة الى علانية الجلسات متى زال السبب الذي اقتضى عقد الجلسات بصفة سرية .

مادة (16)

يتولى الامين ويساعده في ذلك أعضاء الأمانة عرض بنود جدول أعمال المؤتمر.

مادة (17)

للأمانة حق الاشتراك في المناقشة والتعقيب على المتكلمين وتوجيه الاسئلة متى رأت في ذلك فائدة واثراء لعمل المؤتمر .

مادة (18)

ينعقد المؤتمر في جلسة عامة .
ويجوز له أن يقسم نفسه إلى لجان فرعية لاعداد مشروعات صياغة لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وتعتبر اللجان الفرعية في تطبيق أحكام هذه اللائحة في حكم المؤتمر .
كما يجوز للمؤتمر أن يكلف لجان من بين أعضائه أو من غيرهم بدراسة موضعية محددة ، و تعمل هذه اللجان تحت اشراف الأمانة ، على أن تعرض هذه اللجان نتائج أعمالها على المؤتمر لصياغتها والبت فيها .

مادة (19)

لأمانة المؤتمر أن تطلب أثناء انعقاد المؤتمر وفي أي وقت ، من الجهات العامة أي معلومات أو ايضاحات تتعلق بالموضعية المطروحة على المؤتمر ، ولها استدعاء ذوى الشأن للادلاء بما لديهم من معلومات أو بيانات تفيد عمل المؤتمر .

مادة (20)

يجوز للمؤتمر عند تعذر صياغة موضوع أو أكثر وذلك لتباين قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية حولها ، أو تعذر تنفيذها أو عند عدم البث فيها من بعض المؤتمرات الشعبية الأساسية ، أو عند تشكيل لجان فنية لم تتمكن من استيفاء الموضوع خلال الدورة أن يعيد عرض الموضوع على المؤتمرات الشعبية الأساسية ، مدعما بالأسباب التي دعت إلى إعادة عرضه مجددا ، وله أن يكلف الجهات المعنية بوضع المعلومات والبيانات أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية .

مادة (21)

يجوز للأمانة المؤتمري عرض عدد من مشروعات الصياغة على المؤتمر لأخذ الرأي حولها ويكون اخذ الرأي علينا.

مادة (22)

تصدر قرارات المؤتمر بعد نقاش واف يهدف الى ضمان شمولية القرار لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وملاحظاتها.

مادة (23)

لعضو المؤتمر حرية الكلام والتعبير لايضاح قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي حدودها ، ولايجوز ملؤ خذته عما يديه من آراء ومقترنات أو أفكار تتعلق بقرارات مؤتمره وما يؤكد سلطة الشعب ، ويرسخ قيم المجتمع الجاهيري .

مادة (24)

يتولى الأمين ويساعده في ذلك أعضاء الأمانة اعطاء الاذن بالكلام لأعضاء المؤتمر، ويعطى الاذن بالكلام حسب ترتيب الأسبقية في طلب الكلام ، ومع ذلك يؤذن بالكلام في الاحوال الآتية .:

- 1 : توجيه النظر الى ضرورة مراعاة أحكام هذه اللائحة .
- 2 : التعقيب لتوضيح موضوع أو موقف يتعلق بشخص أو بجهة .
- 3 : الخروج عن موضوع مطروح .
- 4 : طلب ارجاء النظر في الموضوع المطروح الى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولا .

مادة (25)

على من يؤذن له بالكلام أن يبين صفتة قبل البدء في الكلام وعليه عدم الخروج عن الموضوع أو تكرار أقوال غيره وإذا خالف العضو، لفت الأمين نظره فان عاد جاز للأمين أن يمنعه من الكلام في ذات الموضوع.

مادة (26)

كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يتمثل جاز للأمين أن يأمره بالخروج من قاعة الجلسة ، فإذا امتنع فللامين أن يأمر باخراجه من القاعة وأن يتخذ مايراه من اجراءات لتنفيذ هذا الامر ، وله أن يوقف الجلسة أو يرفعها إذا اقتضى الامر ذلك . ويجوز للأمانة احالة العضو فوراً إلى لجنة تأديب .

مادة (27)

لايجوز أن يؤذن للعضو بالكلام في الموضوع الواحد أكثر من مرتين.

مادة (28)

يجوز لكل عضو بعد نقاش واف لاحد الموضوعات المطروحة على المؤتمر أن يطلب من الأمين وقف المناقشة فيه ، فإذا عرض هذا الطلب وجب على الأمينأخذ رأي المؤتمر حول اقفال باب المناقشة أو الاستمرار فيها .

مادة (29)

يجب على الأعضاء الحافظة على النظام وعدم مقاطعة المتكلم ومحظرا التيان باي فعل من شأنه عرقلة أعمال المؤتمر والمساس بهياته ، أو بكرامة اماته ، أو بأي من أعضائه ،

أو الخوض في المسائل الشخصية لأيٌّ من هؤلاء، أو الاتيان بافعال أو اقوال من شأنها أن تخل بالنظام داخل المؤتمر، أو تخلق ضيقاً عند أعضائه.

مادة (30)

كل من ارتكب احدى الخالفات المنصوص عليها بالمادة السابقة يجوز للأمانة أن تتخذ بشأنه احدى الاجراءات التالية:

- 1 : منعه من الكلام وتنبيهه الى عدم اتيان الفعل اخل بقية الجلسة.
- 2 : اخراجه من قاعة الاجتماعات.
- 3 : احالته الى لجنة التأديب.

مادة (31)

بكون المؤتمر من بين أعضائه بكل دورة اللجان التالية:
 أ : لجنة للتوثيق.
 ب : لجنة أو أكثر للتأديب.
 ويسمى أعضاءها في بداية كل دورة.

مادة (32)

- تختص لجنة التوثيق بما يلى:
- 1 : تفريغ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وعرضها على المؤتمر.
- 2 : تدوين محاضر جلسات المؤتمر على أن يثبت بها مكان وزمان انعقاد المؤتمر وال الموضوعات المعروضة فيه ، وأن تشمل هذه المحاضر مداخلات وملاحظات المؤتمرين وما اخذ فيها من اجراء.

مادة (33)

تعتبر المحاضر وجميع مادون فيها سرية لا يجوز الاطلاع عليها أو التصرف فيها إلا بأذن من الأمانة.

مادة (34)

يراعى في تشكيل لجان التأديب بان تكون من بين المشهود لهم بالتزاهة والاستقامة والخبرة من أعضاء المؤتمر، وان يكون تشكيلها معبراً عن تكوين مؤتمر الشعب العام.

مادة (35)

تشكل لجان التأديب بعدد فردى وتتخذ القرارات فى لجنة التأديب بالأغلبية.

مادة (36)

يجوز للجان التأديب أن تستعين بن تراه لاداء الأعمال الكتابية وتدوين محاضرها ومساعدتها في اعمالها.

مادة (37)

تصدر أحکام لجان التأديب حضورياً بعد اعلان العضو بمكان وزمان انعقادها بمختلف الوسائل فإذا استنکف العضو عن الحضور جاز للجنة بعد تحقيق تجربة أن تصدر حكمها غيابياً.

مادة (38)

يجوز للجان التأديب أن تستدعي من تراه من الشهود من أعضاء المؤتمر أو من غيرهم لاستحلاط واقعة (ولا يجوز لأعضاء المؤتمر الاستنکاف عن الحضور).

مادة (39)

يُؤدي رؤساء وأعضاء لجان التأديب البالغين أمام أمانة المؤتمر بالصيغة التالية :ـ
«أقسم بالله العظيم أن أقوم بعملي بنزاهة واحلاص وأن أحكم فيها يعرض علي من
قضايا بالعدل والانصاف».

مادة (40)

تحترم لجنة التأديب بالنظر فيما يحال إليها من المؤتمر وأمانته من مخالفات يرتكبها
الأعضاء تتعلق بالأخلاقيات بعمل المؤتمر أو الخروج عن لائحته أو الاتيان بأفعال تتنافى
وأصول عمل المؤتمر، ولا يجوز للجنة مباشرة عملها الاوفق قرار الاحالة من الأمانة.

مادة (41)

تبادر لجنة التأديب أعلاها فور الاحالة إليها ، فإذا ثبت لها صحة ما هو منسوب إلى
العضو المحال إليها لها أن توقع ماتراه من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذه
اللائحة .

مادة (42)

على لجنة التأديب أن تحيل تقريرها المسبب إلى المؤتمر الذي له أن يقوم بتعديل
العقوبات أو الغائبة ، وإذا اسفر التحقيق إلى ارتكاب جريمة جنائية عليها أن تحيل
الامر إلى الأمانة والتي بدورها تحيل الامر إلى الجهات القضائية المختصة .

مادة (43)

يجوز للجان التأديب حسب جسامه الفعل أن توقع أحد العقوبات التالية :ـ

- 1 : لفت النظر.
- 2 : الانذار.
- 3 : اللوم.
- 4 : تجميد العضوية على أن يبلغ المؤتمر أو النقابة الختصة ذلك.
- 5 : الحرمان من التصعيد الشعبي لمدة محددة أو دائمة وفي كل الاحوال يتوجب تلاوة العقوبات التأديبية المفروضة على العضو بمؤتمر الشعب العام ، ولا تخلي العقوبات التأديبية بالمسؤولية الجنائية أو المدنية الناشئه عن الفعل.

مادة (44)

تصدر قرارات مؤتمر الشعب العام في جلسة عامة علنية .

مادة (45)

يرفع الأمين جلسات المؤتمر ويعلن انتهاء الدورة بعد تلاوة قرارات المؤتمر ويعزف في ختام أعمال المؤتمر نشيد الله اكبر.

مادة (46)

تعتبر هذه اللائحة نافذة من تاريخ اعتادها من مؤتمر الشعب العام .

مادة (47)

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، وفي وسائل الاعلام المختلفة .